

Distr.
GENERAL

E/1996/85
18 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦

نيويورك، ٢٤ حزيران/يونيه - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال

المسائل الاجتماعية والإنسانية ومسائل حقوق الإنسان: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير رئيس المجلس عن المشاورات التي أجريت مع
رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٢٨-١	مقدمة
		أولا - الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم
٨	٣١-٢٩	المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
٨	٢٩	المنظمة البحرية الدولية
٩	٣١-٣٠	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
٩	٣٢	ثانيا - خاتمة

مقدمة

١ - اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ القرار ٥٨/١٩٩٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وفي الفقرة ١٦ من ذلك القرار، طلب المجلس إلى رئيسه مواصلة الاحتفاظ باتصال وثيق بشأن هذه المسائل مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس.

٢ - واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الخمسين القرار ٣٤/٥٠، المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلبت في الفقرة ١٤ منه إلى المجلس أن يواصل، بالتشاور مع اللجنة الخاصة، النظر في اتخاذ التدابير المناسبة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٣ - ويرى رئيس اللجنة، آخذاً في اعتباره القرارين المذكورين أعلاه، أنه ينبغي للوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة أن تعزز تدابير الدعم القائمة، وأن تضع برامج إضافية لمساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. إن معظم هذه الأقاليم جزر صغيرة من حيث الحجم وعدد السكان. ومعزولة جغرافياً وغير منيعة إزاء الكوارث الطبيعية، من قبيل الأعاصير والزوايح، فضلاً عن أنها متخلفة اقتصادياً نسبياً، وتعول بشكل خاص على المساعدة الخارجية. لذا ينبغي دعوة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الدولية والإقليمية، إلى بحث واستعراض الظروف في كل من هذه الأقاليم، بما يتسق والحاجة الماسة للشعوب المعنية إلى زيادة نقل الموارد والتكنولوجيا والدراية التقنية، واتخاذ التدابير المناسبة لتعجيل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي.

٤ - ووفقاً لأحكام قرار المجلس ٥٨/١٩٩٥، حافظ رئيس المجلس على اتصالاته الوثيقة مع رئيس اللجنة الخاصة خلال الفترة قيد الاستعراض، وهو يقدم إلى المجلس الملاحظات المبينة أدناه على أساس تلك الاتصالات وعلى ضوء ما يتصل بالأمر من تطورات، وذلك بغية تيسير نظر المجلس في هذا البند.

٥ - وفي أثناء السنة، تابع أعضاء المجلس وأعضاء اللجنة الخاصة عن كثب أعمال هيئتيهم المتعلقة بهذا البند. ويعتبر الرئيس أن من المفيد والضروري معاً المضي في مثل هذا النوع من الاتصالات والتعاون وأن يعزز لتعبئة أقصى قدر ممكن من المساعدة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية.

٦ - ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، استمر عدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات أثناء الفترة قيد الاستعراض، في تقديم المساعدة إلى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، استجابة للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الخاصة. وقد قدم أو وضع عدد من المؤسسات برامج المساعدة

هذه من موارد ميزانيته، بالإضافة إلى إسهام كل من هذه المؤسسات بوصفها وكالات منفذة لمشاريع يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المقدم الأساسي للمساعدة.

٧ - واستمر تمويل عدد من مشاريع المساعدة من أموال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون الوثيق مع الوكالات والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

٨ - وفيما يتعلق بأنغولا، يرد وصف لبرنامج المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ في الوثيقة DP/CP/ANL/2: البرنامج القطري الثاني لأنغولا، الذي أقره مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيار/مايو ١٩٩٢. وتبلغ حاليا الموارد الكلية لهذا البرنامج ١ ٢٦٩ ٠٠٠ دولار، وهي تتضمن مخصص رقم التخطيط الإرشادي البالغ ١ ١٤٩ ٠٠٠ دولار، والموارد المتاحة لتقاسم التكلفة البالغة ١٢٠ ٠٠٠ دولار. وبإجراء استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري في نهاية ١٩٩٥، استجاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى طلب النظر والاستعراض المتواصلين للأحوال في أنغولا. وتتواصل حاليا الأنشطة المتعلقة بتخطيط فترة البرمجة المقبلة، ١٩٩٧-١٩٩٩، التي يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلالها على إشراك الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات المتصلة بمنظومة الأمم المتحدة. بيد أنه يجب مراعاة أن أنغولا ستتأثر في السنوات القادمة بنظام مخصصات البلد المتبرع الصافي وستتلقى موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، في شكل تمويلات يعاد تسديدها.

٩ - وتسليما بالخصائص المحددة لاقتصادات الجزر الصغيرة، ومن أجل تعجيل التقدم في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في أنغولا، يشدد البرنامج الجاري على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية الموارد البشرية، وإصلاح القطاع العام، وإدارة الموارد البيئية والطبيعية. وبصورة عامة، أكد استعراض منتصف المدة مجالات التركيز هذه، إذ خلص إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدم للبلد مساهمة إيجابية في جميع هذه الميادين.

١٠ - وفي ميدان تنمية الموارد البشرية، ركز البرنامج على التعليم، وبصورة خاصة على تدريب المدرسين. وقد تم تدريب زهاء ٨٥ في المائة من مدرسي المدارس الابتدائية في معهد تدريب المدرسين المنشأ حديثا، مقابل ٦٠ في المائة في بداية الدورة. وفي مجال إصلاح القطاع العام، ركزت المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وحدة التخطيط الإنمائي حيث شملت الأنشطة إعداد برنامج لاستثمارات القطاع العام وبرامج للاستثمار الانتاجي. وقد كانت عدة من أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجال البيئي مفيدة في تحقيق مستوى عال عموما من الوعي البيئي. ويجري حاليا إعداد خطط لتهيئة المواقع بخصوص أربع مناطق منتقاة، كما اضطلع بدراسة بيئية عامة للبلد وخطة وطنية لاستغلال الأرض بدأت في التأثير على تشكيل السياسة الوطنية لتخطيط استغلال الأرض وتنمية الإقليم. وتركز الأنشطة البيئية حاليا في مشروع وحيد ANL/94/002 "الإدارة البيئية".

١١ - وفي أعقاب الإعصارين لويس ومارلين اللذين اجتاحا أنغيلا في أوائل شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وتسببا في خسائر تقدر بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، قام المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بفاعلية، بتنسيق تدابير الاستجابة، بمساعدة من فريق التصدي للكوارث التابع للأمم المتحدة.

١٢ - واستجابة لبرنامج العمل المنبثق من المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بربادوس في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، يتلقى جانبان من برنامج العمل اهتماما خاصا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: (أ) إقامة شبكة المعلومات التعاونية للدول الجزرية الصغيرة النامية بغية تسهيل وصول هذه الجزر إلى المعلومات البيئية الحيوية؛ و (ب) تنفيذ برنامج للمساعدة التقنية على أساس تقييم إقليمي للتعاون التقني غير الممول، بما في ذلك الفجوات في بناء القدرات في الميادين ذات الأولوية في إطار الفصول الأربعة عشر لبرنامج العمل، وذلك لتعزيز التعاون الأقاليمي وداخل الإقليم بشأن التنمية المستدامة. ومن أجل تعزيز أنشطة التنسيق والمتابعة في منطقة البحر الكاريبي، أقيمت في ترينيداد آلية استشارية مشتركة بين الاتحاد الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أسندت إليها مسؤوليات عن التنسيق ورصد النتائج وتعبئة الموارد. وأوشك إعداد دليل للعلماء والمؤسسات أن يبلغ طور الإكمال.

١٣ - وتأثرت برمودا، التي بلغ دخل الفرد فيها ٢٨٠ ١٠ دولارا في ١٩٨٣ و ٧٩٠ ٢٧ دولارا في ١٩٩٤ وفقا لإحصاءات OXFORD ANALYTICA Ltd. لعام ١٩٩٥، بنظام مخصصات البلد المتبرع الصافي. وفي الواقع يتوفر لبرمودا مبلغ رقم تخطيط إرشادي قدره ٤٨ ٠٠٠ دولار مرحل من الدورة الرابعة ولكن نظرا لعدم وجود برنامج قطري جاد لها في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يصدر لها رقم تخطيط إرشادي في دورة البرمجة الخامسة للبرنامج الإنمائي. ومع ذلك، فإنه يحق لبرمودا، مثلها في ذلك مثل البلدان المتبرعة الصافية الأخرى، وفقا للقرار ٢٩/٩١ الذي اعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دورته الثامنة والثلاثين في حزيران/يونيه ١٩٩١، أن تشارك في المكونات الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك المشاريع الممولة من أرقام التخطيط الإرشادية أو من موارد البرنامج الخاصة. والمكون الكاريبي في البرنامج الكاريبي الرابع لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الوارد وصفه في الوثيقة DP/RLA/4 خصص اعتماد للمساعدة التقنية يبلغ ٧ ملايين دولار لصالح بلدان منطقة البحر الكاريبي، التي تتمتع برمودا فيها بمركز المراقب.

١٤ - وقد أظهرت حكومة برمودا عدم رغبتها حاليا في تعزيز تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة. بيد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواصل استكشاف مجالات للتعاون، مثل إنشاء مركز وطني للتنسيق تابع للأمم المتحدة.

١٥ - ويرد في الوثيقة DP/CP/BVI/3 وصف لبرنامج المساعدة لجزر فرجن البريطانية المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦: البرنامج القطري الثالث لجزر فرجن البريطانية، الذي أقره المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيسان/أبريل ١٩٩٥. واعترافا بالخصائص المحددة

لاقتصادات الجزر الصغيرة ومن أجل التعجيل بالتقدم في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في جزر فرجن البريطانية، يشدد البرنامج على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير المشورة والمدخلات في مجال السياسات لتعزيز المؤسسات، مما يهدف أساسا إلى صياغة استراتيجية إنمائية متكاملة.

١٦ - وقد تأثرت جزر فرجن البريطانية، التي بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي ٨٨٢ ١٠ دولارا في عام ١٩٩٢ بنظام مخصصات البلدان المتبرعة الصافية أثناء دورة البرمجة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتبعاً لذلك أصدر لجزر فرجن البريطانية رقم تخطيط إرشادي قدره ٩٧٠٠٠ دولار يعاد تسديده للفترة المتبقية من دورة البرمجة الخامسة (١٩٩٥-١٩٩٦). بيد أنه، يحق لجزر فرجن البريطانية، بموجب قرار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٩/٩١، المتخذ في دورته الثامنة والثلاثين، مثلها في ذلك مثل البلدان المتبرعة الصافية الأخرى، أن تشترك اشتراكا كاملا في مكونات أخرى من مكونات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك المشاريع الممولة من رقم التخطيط الإرشادي الإقليمي والأقليمي ومن موارد البرنامج الخاصة. وتتواصل حاليا الأنشطة المتعلقة بالتخطيط لفترة البرمجة المقبلة، ١٩٩٩-١٩٩٧، وهي أنشطة يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط إلى أن يحصل من خلالها على مشاركة الوكالات المتخصصة ومؤسسات أخرى متصلة بمنظومة الأمم المتحدة.

١٧ - واستجابة لبرنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، استهل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج بناء القدرات من أجل القرن ٢١، الذي ينطوي على احتمالات استفادة لأنغولا وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، ومونتسيرات وجزر تركس وكايكوس، ذلك أنه في آخر المطاف سيقدم مساعده لأكثر من البلدان الستة الرائدة، داخل منطقة البحر الكاريبي، بهدف تعزيز قدراتها في إدارة وتنفيذ خطط وبرامج التنمية المستدامة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

١٨ - واستجابة أيضا لبرنامج العمل المنبثق من المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بربادوس في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، يتلقى جانبان من برنامج العمل اهتماما خاصا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: (أ) إقامة شبكة المعلومات التعاونية للدول الجزرية الصغيرة النامية بغية تسهيل وصول هذه الجزر إلى المعلومات البيئية الحيوية؛ و (ب) تنفيذ برنامج للمساعدة التقنية على أساس تقييم إقليمي للتعاون التقني غير الممول، بما في ذلك الفجوات في بناء القدرات في الميادين ذات الأولوية في إطار الفصول الأربعة عشر لبرنامج العمل، وذلك لتعزيز التعاون الأقليمي وداخل الإقليم بشأن التنمية المستدامة. ومن أجل تعزيز أنشطة التنسيق والمتابعة في منطقة البحر الكاريبي، أقيمت في ترينيداد آلية استشارية مشتركة بين الاتحاد الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أسندت إليها مسؤوليات عن التنسيق ورصد النتائج وتعبئة الموارد. وأوشك إعداد دليل للعلماء والمؤسسات أن يبلغ طور الإكمال.

١٩ - وفيما يتعلق بجزر كايمان، فإن برنامج المساعدة المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ يرد وصف له في الوثيقة DP/CP/CAY/3: البرنامج القطري الثالث لجزر كايمان، الذي أقره مجلس

إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شباط/فبراير ١٩٩٣. وتبلغ الموارد الإجمالية لهذا البرنامج ٤٥٧ ٠٠٠ دولار تتضمن استحقاق رقم تخطيط إرشادي قدره ١٦٣ ٠٠٠ دولار والتزامات بتقاسم التكاليف قدرها ٢٩٤ ٠٠٠ دولار. ويعد إجراء استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري في منتصف عام ١٩٩٥، استجابة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لطلب من أجل مواصلة دراسة واستعراض الأوضاع في جزر كايمان. ويُضطلع حالياً بالأنشطة المتعلقة بالتخطيط لفترة البرمجة التالية، ١٩٩٧-١٩٩٩، حيث يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط إلى إشراك الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومنظمات أخرى منتسبة إلى منظومة الأمم المتحدة. بيد أن الحاجة تدعو، فيما يتصل بالدورة القادمة، إلى مراعاة أن جزر كايمان قد تأثرت بمخصصات البلد المتبرع الصافي وأنها سوف تتلقى موارد هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس تسديدها.

٢٠ - وتسليماً بالخصائص المحددة لاقتصادات الجزر الصغيرة ومن أجل التعجيل بالتقدم في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في جزر كايمان، يركز البرنامج على الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية الموارد البشرية والتخطيط والإدارة على المستوى الاقتصادي. وتنمية الموارد البشرية موجهة أساساً نحو تحسين المهارات الإدارية والتنظيمية والتقنية في إدارات حكومية مختارة. ويسعى كل من التخطيط والإدارة على المستوى الاقتصادي إلى تعزيز الإدارة الفعالة للنفقات العامة وإلى مشاركة أكثر نشاطاً من جانب الحكومة في تخطيط الاقتصاد الكلي من خلال تحسين الإدارة المالية وترشييد وإدماج آليات التخطيط.

٢١ - واستجابة لبرنامج العمل المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يتلقى جانبان من برنامج العمل اهتماماً خاصاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهما: (أ) إنشاء شبكة معلومات تعاونية للدول الجزرية الصغيرة النامية لتسهيل وصول هذه الدول إلى المعلومات البيئية الحيوية؛ (ب) تنفيذ برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يستند إلى تقييم إقليمي للتعاون التقني غير الممول، بما في ذلك الثغرات في بناء القدرات في المجالات ذات الأولوية في إطار الفصل ١٤ من برنامج العمل المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، لتعزيز التعاون الأقليمي وداخل الإقليم بشأن التنمية المستدامة. وبغية النهوض بتنسيق أنشطة المتابعة في منطقة البحر الكاريبي أنشئت في ترينيداد آلية استشارية مشتركة بين الاتحاد الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتضطلع بمسؤوليات التنسيق ورصد النتائج وتعبئة الموارد. وكاد أن يكتمل إعداد دليل العلماء والمؤسسات.

٢٢ - ويرد وصف لبرنامج المساعدة المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمونتيسيرات للفترة ١٩٩٦-١٩٩٢ في الوثيقة DP/CP/MOT/3: البرنامج القطري الثالث لمونتيسيرات الذي أقره مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيار/مايو ١٩٩٢. وتبلغ الموارد الإجمالية لهذا البرنامج في الوقت الحاضر ٦٣٢ ٠٠٠ دولار، تشتمل على مستحقات رقم تخطيط إرشادي قدرها ٤٣٤ ٠٠٠ دولار والتزامات الحكومة بتقاسم التكاليف تبلغ ١٩٨ ٠٠٠ دولار. ويعد إجراء استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري في نهاية عام

١٩٩٥، استجابة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لطلب من أجل مواصلة دراسة واستعراض الأوضاع في مونتسيرات. ويضطلع حاليا بالأنشطة المتعلقة بالتخطيط لفترة البرمجة التالية، ١٩٩٧-١٩٩٩، حيث يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط إلى إشراك الوكالات المتخصصة ومنظمات أخرى منتسبة إلى منظومة الأمم المتحدة. بيد أن الحاجة تدعو فيما يتصل بالدورة القادمة، إلى مراعاة أن مونتسيرات قد تأثرت بمخصصات البلد المتبرع الصافي وأنها سوف تتلقى موارد هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس تسديدها.

٢٣ - وتسليما بالخصائص المحددة لاقتصادات الجزر الصغيرة ومن أجل التعجيل بالتقدم في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في مونتسيرات، يركز البرنامج على الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة الموارد البيئية والطبيعية، وهو مجال استوعب أكثر ٩٠ في المائة من الموارد المتاحة. وقد أحرز تقدم كبير في إنشاء وحدة للتخطيط العمراني لتوجيه إدارة الموارد الطبيعية وفي إعداد موجز للخصائص البيئية للجزيرة وجرد لمواردها التاريخية والأثرية والثقافية والطبيعية. وعلى إثر الأنشطة البركانية التي بدأت في تموز/يوليه ١٩٩٥ والتي أصابت مونتسيرات بحالة أزمة اتسمت بتكرار حالات إجلاء جميع السكان من العاصمة بليموث، إلى الجهة المقابلة في الجزيرة، تمكنت وحدة التخطيط العمراني المعززة من القيام بدور رائد في إعادة تقييم برامج التنمية الوطنية في ضوء الحالة الجديدة. ومن المتوقع أن تحصل مونتسيرات خلال عام ١٩٩٦ على دعم آخر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بوضع استراتيجية استجابة ملائمة لحالات الكوارث من أجل التصدي لآلاف المشردين داخليا.

٢٤ - وبصدد مواجهة الفوران البركاني وعلى إثر هبوب إعصاري لويس ومارلين، اللذين أصابا مونتسيرات في وقت مبكر من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، مخلفين أضرارا قدرها ٥ مليون دولار، نسق الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة فعالة تدابير الاستجابة وذلك بمساعدة فريق إدارة الكوارث التابع للأمم المتحدة وبالتعاون الوثيق مع مكتب الحاكم البريطاني.

٢٥ - واستجابة لبرنامج العمل المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يتلقى جانبان من برنامج العمل اهتماما خاصا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهما: (أ) إنشاء شبكة معلومات تعاونية للدول الجزرية الصغيرة النامية لتسهيل وصول هذه الدول إلى المعلومات البيئية الحيوية؛ (ب) وتنفيذ برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يستند إلى تقييم إقليمي للتعاون التقني غير الممول، بما في ذلك الثغرات في بناء القدرة في المجالات ذات الأولوية في إطار الفصل ١٤ من برنامج العمل، لتعزيز التعاون الإقليمي وداخل الإقليم بشأن التنمية المستدامة. وبغية النهوض بتنسيق أنشطة المتابعة في منطقة البحر الكاريبي أنشئت في ترينيداد آلية استشارية مشتركة بين الاتحاد الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتضطلع بمسؤوليات التنسيق ورصد النتائج وتعبئة الموارد. وكاد أن يكتمل إعداد دليل العلماء والمؤسسات.

٢٦ - ويرد وصف لبرنامج المساعدة المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجزر تركس وكايكوس للفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ في الوثيقة DP/CP/TCI/3: البرنامج القطري الثالث لجزر تركس وكايكوس، الذي أقره مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شباط/فبراير ١٩٩٣. وتبلغ مستحقات رقم التخطيط الإرشادي للدورة الخامسة في إطار هذا البرنامج ٩١٠ ٠٠٠ دولار. ويعد إجراء استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري في منتصف عام ١٩٩٥، استجابة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لطلب من أجل مواصلة بحث واستعراض الأوضاع في جزر تركس وكايكوس. ويضطلع حالياً بالأنشطة المتعلقة بتخطيط لفترة البرمجة التالية، ١٩٩٧-١٩٩٩، حيث يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط إلى إشراك الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومنظمات أخرى منتسبة لمنظومة الأمم المتحدة.

٢٧ - وتسليماً بالخصائص المحددة لاقتصادات الجزر الصغيرة ومن أجل التعجيل بالتقدم في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في جزر تركس وكايكوس، يركز البرنامج على الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة القطاع العام وإدارة التعليم والبيئة. وقد استخدمت موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل أساسي في توفير الخدمات التقنية في مجالات رئيسية في القطاع العام. ويتيح توفير نظام جمع البيانات المحوسب للعملاء للحكومة إمكانية الوصول إلى بيانات إحصائية دقيقة لأغراض التخطيط ويزيد من تدفقات الدخل فيها. وعلى المستوى القطاعي، فإن استعراض نظام التعليم لهذا البلد وفر للحكومة خيارات يمكن أن تتبعها عند تبسيطها للنظام لمواجهة اتجاهات العمل في السوق.

٢٨ - واستجابة لبرنامج العمل المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يتلقى جانبان من برنامج العمل اهتماماً خاصاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهما: (أ) إنشاء شبكة معلومات تعاونية للدول الجزرية الصغيرة النامية لتسهيل وصول هذه الدول إلى المعلومات البيئية الحيوية؛ (ب) وتنفيذ برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يستند إلى تقييم إقليمي للتعاون التقني غير الممول، بما في ذلك الثغرات في بناء القدرة في المجالات ذات الأولوية في إطار الفصل ١٤ من برنامج العمل، لتعزيز التعاون الإقليمي وداخل الإقليم بشأن التنمية المستدامة. وبغية النهوض بتنسيق أنشطة المتابعة في منطقة البحر الكاريبي أنشئت في ترينيداد آلية استشارية مشتركة بين الاتحاد الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتضطلع بمسؤوليات التنسيق ورصد النتائج وتعبئة الموارد. وكاد أن يكتمل إعداد دليل العلماء والمؤسسات.

أولاً - الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

المنظمة البحرية الدولية

٢٩ - استكملت المنظمة البحرية الدولية، مؤخراً وبتمويل من النرويج (٨٩١ ٠٠٠ دولار)، مشروعاً لتطوير قدرات الدولة لمراقبة الموانئ في منطقة البحر الكاريبي، كما اعتمد اتفاق إقليمي بشأن هذه المسألة في

شباط/فبراير ١٩٩٦. ويسعى المشروع إلى النهوض بقدرات الدول الجزرية والأقاليم في منطقة البحر الكاريبي على التصديق على المعايير العالمية للسلامة البحرية التي اعتمدها المنظمة البحرية الدولية، وتنفيذ تلك المعايير بفعالية. ولقد خصصت ثلاث زمالات من المنظمة البحرية الدولية لجزر تركس وكايكوس وبونير وكوراكاو في سياق هذا المشروع.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٣٠ - دعمت اليونسكو أنشطة التدريب في مجال الصحافة لصالح بعض العاملين في وسائط الإعلام من عدد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بهدف المساهمة في عملية إضفاء الطابع الديمقراطي وتعزيز مشاركة المواطنين. وبصفة خاصة، تمكن صحفيون ومتخصصون آخرون في مجال وسائط الإعلام من رعايا أنغويلا وجزر فرجن البريطانية (عضو منتسب في اليونسكو ويستفيد من ثم ببرامج وأنشطة اليونسكو ويساهم فيها) ومونتسيرات من حضور دورات تدريبية قدمها المعهد الكاريبي للاتصالات الجماهيرية (كينغستون، جامايكا). وبالمثل، تلقى صحفيون من توكيلاو تدريباً في إطار المشروع الإقليمي لتدريب وتطوير الصحافة في منطقة المحيط الهادئ.

٣١ - أنشأ المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين (١٩٩٥) مشروعاً للبيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة يهدف بخاصة إلى ضمان تصميم أساليب منهجية للتخطيط والإدارة التكاملين للمناطق الساحلية والجزر الصغيرة وذلك بتقديم المعرفة، وتعزيز تطبيق نتائج البحوث وما يتصل بها من بناء القدرات. ويتألف مشروع المناطق الساحلية والجزر الصغيرة، القائم على مدخلات جامعة بين التخصصات من البرنامج الحكومي الدولي الذي تضطلع به اليونسكو، من أربعة مشاريع رائدة ويركز على مواقع في جنوبي المحيط الهادئ، وشرق أفريقيا، وجنوب شرقي آسيا ومنطقة البحر الكاريبي. وسوف يراعي احتياجات أقاليم الجزر الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية.

ثانياً - خاتمة

٣٢ - رهنا بأي توجيهات قد تقدمها الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين وطبقاً للقرارات التي قد يتخذها المجلس، سيواصل رئيس المجلس المحافظة على الاتصال الوثيق برئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

- - - - -